جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

جهود الإمام ابن عطية في حكاية الإجماع في المكي والمدني

" جمعًا ودراسة "

الأستاذ الدكتور

سعيد بن محمد سعد الشهراني

الأستاذ المشارك بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد
المملكة العربية السعودية

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على رسوله ومجتباه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإن المتأمل في حال سلف الأمة (رحمهم الله) بهذا الكتاب العظيم عناية فائقة، فأقبلوا يتلونه ويتدبرونه ويعملون به، أمارة على ذلك ذلكم الكم الهائل من التصانيف التي أثرت المكتبة الإسلامية.

ومن تلكم العلوم التي اعتنى بها سلفنا الصالح علم المكي والمدني، "وهو علم له نفع عظيم لا يكاد يستغني عنه المفسر لكتاب الله"(١)، فهذا علي (رضي الله عنه) يقول وهو على المنبر: سلوني.. فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل(٢).

وذاك ابن مسعود (رضي الله عنه) يقول: « والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه»(٣).

وهذا يبين بجلاء عناية السلف بعلوم القرآن، دراسة وتحريرا، وفق منهج قويم وقواعد دقيقة واضحة.

وحيث إن لأبي محمد ابن عطية عناية فائقة بهذا العلم أحببت دراسة مسائل الإجماع في علم المكي والمدني في تفسيره، الذي يُعد أحد أهم كتب التفسير في

---

(١) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة (١/٢٠٤).

(٢) انظر: تفسير عبد الرزاق (٣/ ٢٣٤) باختصار.

(٣) صحيح البخاري (٦/ ١٨٧).

بـلاد المغـرب، ومؤلفـه الـذي أحـسب أنـه مـن أميـز علمائهـا، والـذي عُـرف عنـه التحرير والترجيح في التفسير وعلوم القرآن.

ولا غرو أن بحثًا يتصل بتفسير هذا شأنه، ومؤلف ذاع صيته، لهو جدير أن يضيف جديدًا إلى المكتبة القرآنية بإذن الله.

وقد وسمت هذا البحث بجهود الإمام ابن عطية في حكاية الإجماع في المكي والمدني– جمعًا ودراسة–.

يهدف هذا المشروع إلى تعريف الباحثين بعناية الإمام ابن عطية بالمكي والمدني، وذلك من خلال تقريره لقواعد هذا الفن، ووضع ضوابطه، وحكاية الإجماع في مكية السور أومدنيتها، مع ترجيحه لما يراه راجحًا بالدليل.

والله المسؤول أن يرزقني وقارئه والمسلمين التوفيق والرشاد، والإخلاص والسداد.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أتناوله في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، وخاتمة، فكان على النحو التالي:

المقدمة: واشتملت على أهمية المشروع وأسباب اختياره.

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة للإمام ابن عطية (رحمه الله).

الفصل الأول: الإجماع وعناية ابن عطية به، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الإجماع؛ ومكانته.

المبحث الثاني: عناية ابن عطية بالإجماع.

الفصل الثاني: المكي والمدني، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أهمية علم المكي والمدني وضوابطها.

المبحث الثاني: قواعد المكي والمدني.

الفـصل الثالـث: الدراسـة التطبيقيـة، والتـي تـضمنت جمـع الإجماعـات فـي المكـي والمـدني مـن خـلال تفـسير المحـرر الـوجيز، وترتيبهـا علـى سـور القـرآن، ومناقشتها، وبيان صحيحها من ضعيفها.

وأما طريقتي –بإذن الله– في الدراسة التطبيقية فعلى النحو التالي:

أولًا: قمت بحصر الإجماعات في المكي والمدني من خلال تفسير المحرر الوجيز.

ثانيًا: أذكر اسم السور، وحكاية ابن عطية للإجماع فيها.

ثالثًا: قمت بدراسة هذا الإجماع، وذلك بتتبع من نقل الإجماع أو حكاه من المفسرين.

رابعًا: إذا لم أجد مخالفًا بعد المراجعة والتتبع فإني أوافق ابن عطية في حكايته الإجماع.

خامسًا: أما إذا وجدت خلافًا في الموطن الذي حكى ابن عطية الإجماع عليه، فإني أحقق القول في صحة الرواية عمن رويت عنه المخالفة؛ فإن صحت ولم يكن قوله شاذًا، فإني أنقض الإجماع لثبوت الخلاف، وإن ضعفت الرواية، أو كان القول من قبيل الأقوال الشاذة، أو تبين لي أن الإجماع سابق على وجود المخالف، فإني أثبت الإجماع وأوضح الرد على القول المخالف.

سادسًا: أذيل المسائل بذكر النتيجة التي توصلت إليها، وذكر ما يشهد لها ويعضدها.

تمهيد

هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية بن خالد بن خفاف بن أسلم بن مكرم من ولد زيد بن محارب بن خصفة بن قيس غيلان بن مضر(١).

ولد أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية في مدينة غرناطة بالأندلس، سنة إحدى وثمانين وأربع مائة(٢).

ونشأ في بيت علم وفضل، فأبوه غالب كان من أكبر علماء غرناطة، وأجداده مشهورون بالعلم والفضل(٣) فكان لهذا الأثر الكبير في تَعلُمه وتحصِيله؛ فابتدأ طلب العلم منذ صغره على أيدي علماء غرناطة(٤)؛ ورحل من غرناطة إلى قرطبة، وإشبيلية، ومرسية، والتي تزخر بالعلم والعلماء، فلقي علماء هذه المدن ونهل منهم وقرأ عليهم وسمع منهم.

وحيث إنه وُلِد في عهد دولة المرابطين التي لم ينقطع الجهاد في أيامها، لم يرحل إلى بلاد المشرق، وآثر المرابطة في سبيل الله تعالى.

---

(١) انظر: فهرس ابن عطية (٥٩)، والديباج المذهب لابن فرحون(٥٧/٢)، وبغية الملتمس، (٣٨٩)، وصلة الصلة (٢)، والإحاطة في أخبار غرناطة (٤١٢/٣)، وطبقات المفسرين للسيوطي(٦٠)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (١٦١٣/٢)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٩٣/٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤٠١/١٤)، وطبقات المفسرين للداودي (٢٦٥/١)، والأعلام للزركلي (٢٨٢/٣).

(٢) انظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (٣٨٩)، ومعجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي (٢٦٥)، والإحاطة في أخبار غرناطة (٤١٤/٣)، وتاريخ قضاة الأندلس (١٠٩)، الديباج المذهب (١٧٥)، وبغية الوعاة (٧٣/٢).

(٣) انظر: تاريخ قضاة الأندلس(١٠٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٠٢).

(٤) بغية الملتمس(٤٤١).

وقد تعلم ابن عطية على عدد من العلماء الأفذاذ[1] –الذين كان لهم الباع الكبير في علوم شتى– فكان منهم: والده أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب الإمام الحافظ المحدث، و محمد بن الفرج القرطبي المالكي، والفقيه الأجل أبو عبد الله محمد بن علي التغلبي، والفقيه المقرئ الأجل أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن الحصار المعروف بابن النحاس، فهؤلاء وغيرهم، نص المؤرخون على أنه التقى بهم، وأفاد منهم.

وتتلمذ على يديه عدد ليس بالقليل من طلاب العلم آنذاك[2]، منهم: محمد بن خير بن عمر أبوبكر الإشبيلي، و عبد الرحمن بن محمد أبو القاسم المعروف بابن حبيش، وعبد المنعم بن محمد الأنصاري المعروف بابن الفرس، ومحمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي، وهؤلاء من أشهر تلاميذ ابن عطية الذين تتلمذوا عليه (رحمهم الله) جميعاً.

وقد كان ابن عطية فقيهاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير بارعاً في الأدب، ذا ضبط وتقييد وتجويد وذهن سيال[3]، فبرع (رحمه الله) في علوم كثيرة، وقد أثنى العلماء عليه كثيرا، فلا عجب وهو أحد رجالات الأندلس الجامعين إلى الفقه والحديث والتفسير والأدب[4].

قال ابن الخطيب الأندلسي: كان عبد الحق فقيها، عالما بالتفسير والأحكام

---

(١) انظر بغية الملتمس، ص: ٤٤٠-٤٤١، ومعجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي ص: ٢٦٣، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٠١.

(٢) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٤١٤/٣، والوافي بالوفيات ١٨/، سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٠٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٨٥/٢

(٣) انظر: الوافي بالوفيات ٢/ ٢٥٦، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤١٢، وفوات الوفيات ٢/ ٢٥٦.

(٤) انظر: معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي ص٢٦٣.

والحديث والفقه، والنحو والأدب واللغة، مقيّدا حسن التّقييد، له نظم ونثر، ولّي القضاء بمدينة المريّة في المحرم سنة تسع وعشرين وخمسمائة، وكان غاية في الدّهاء والذكاء، والتّهمّم بالعلم، سريّ الهمّة في اقتناء الكتب. توخّى الحق، وعدل في الحكم، وأعزّ الخطّة[١]، **وقال الذهبي:** كان إماما في الفقه، وفي التفسير، وفي العربية، قوي المشاركة، ذكيا فطنا مدركا، من أوعية العلم[٢].

وله مصنفان هما: المحرر الوجيز في تفسير كلام الله العزيز[٣]، والفهرست أو البرنامج[٤].

قال ابن الخطيب: ألّف كتابه المسمى بالمحرر الوجيز في التفسير فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيّته كل مطار. وألف برنامجا ضمنه مرويّاته، وأسماء شيوخه وأجاد[٥].

توفي في مدينة لورقة في رمضان سنة إحدى وأربعين وخمسمائة للهجرة[٦] (رحمه الله) وعفا عنه وعن المسلمين.

---

(١) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة (٤١٢/٣)، صلة الصلة (٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٠١).

(٣) والبعض يسميه: الوجيز في التفسير. وسيأتي معنا في الفصل الثاني في: مبحث تحقيق اسم الكتاب.

(٤) انظر فهرست ابن خير، ص: ٤٣٧، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤١٢، فهرس الفهارس (٨٦٣/٢).

(٥) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤١٢.

(٦) انظر صلة الصلة ص٣، والوفيات لابن قنفذ ص ٢٧٩، ومعجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي ص٢٦، وسير أعلام النبلاء ٤٠٢/١٤، وتاريخ قضاة الأندلس ص ١٠٩، وبغية الوعاة ٧٣/٢.

الفصل الأول

الإجماع وعناية ابن عطية به، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الإجماع؛ ومكانته.

المبحث الثاني: عناية ابن عطية بالإجماع ومنهجه فيه.

المبحث الأول

تعريف الإجماع؛ ومكانته

الإجماع في اللغة: لفظ مشترك يطلق على معنيين هما:

العزم على الشيء، يقال: أجمع فلان على السفر: إذا عزم عليه، ومنه قوله تعالى: **(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)**[1]، وقوله تعالى: **(فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا)**[2].

والاتفاق: يقال: أجمع القوم على كذا: أي أتفقوا عليه، ومنه قوله (ﷺ): (لا تجتمع أمتي على ضلاله)[3].

وقال قوم: ما اجتمع القوم عليه، سواء كانوا ممن تثبت الحجة بقولهم أو لا تثبت، أو ما اجتمع عليه العزم[4].

ويناقش ابن عطية (رحمه الله) قضية اشتراط العزم في الإجماع في حالة إجماع الجماعة، فيقول: إجماع الواحد قد ينفرد بمعنى العزم والشروع؛ ويتصور ذلك في إجماع إخوة يوسف وفي سائر الجماعات؛ وقد يجيء إجماع الجماعة فيما لا عزم فيه ولا شروع ولا يتصور ذلك في إجماع الواحد[5].

---

(١) سورة يونس (٧١).

(٢) سورة طه (٦٤).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٤٦٦/٤).

(٤) العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (١٠٥٧/٤)، وانظر: روضة الناظر وجُنة المناظر (٣٧٥/١)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٩٥/١)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٥١٩/١)، الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات (٢٠٠/١).

(٥) المحرر الوجيز (٢٢٧/٣).

وهو في الشرع: اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة محمد (ﷺ) في عصر على أي أمر كان[1].

ويُعرف الإجماع بقولِهِم، أو قول بعضهم وسكوت الباقين، حتى ينقرض العصر عليه[2].

أهمية الإجماع ومكانته:

الإجماع أصل عظيم من أصول الدين، ومصدر من مصادر الشريعة وهو مستمد من كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ).

قال القاضي أبو يعلى: الإجماع حجة مقطوع عليها، ويجب المصير إليها، وتحرم مخالفته، ولا يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ[3].

وقال ابن حزم: الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية، يُرجع إليه، ويُفزع نحوه، ويُكفر من خالفه إذا قامت عليه الحجة أنه إجماع[4].

ودليل حجيته قوله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّن لَهُ الْهُدَى، وَيَتَّبِع غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىَ، وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا). فوجه الدلاَلَة: أن الله تعالى توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين، فدل على أن اتباع

---

(١) جمع الجوامع لابن السبكي (١٧٦/١) مطبوع مع حاشية البناني، وانظر: روضة الناظر وجُنة المناظر (٣٧٦/١)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٩٥/١)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٥٢١/١)، الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات (٢٠٠/١).

(٢) العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (١٧٠/١)، روضة الناظر وجنة المناظر (٣٧٨/١)، الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات (٢٠١/١).

(٣) العدة (١٠٥٨/٤).

(٤) مراتب الإجماع (٧).

سبيلهم واجب[1].

والإجماع لا ينسخ ولا يُنسخ، ولذا فقد قال ابن عطية في تقرير هذه المسألة: الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ لأنه إنما ينعقد بعد النبي (ﷺ)، فإذا وجدنا إجماعا يخالف نصا فنعلم أن الإجماع استند إلى نص ناسخ لا نعلمه نحن[2].

وإنه من المحتم على طالب العلم المتبع لسبيل جماعة المؤمنين، والذي يريد أن يبتعد عن محادة ومشاقة رب العالمين، أن يعرف ما أجمع عليه المسلمون في مختلف المسائل الشرعية العلمية والعملية، حتى لا يقع في عداد من اتبع غير سبيل المؤمنين، فيحق عليه الوعيد المذكور في قوله تعالى: (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرًا)[3][4].

(١) العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (١٠٦٤/٤)، وانظر: روضة الناظر وجُنة المناظر (٣٨٠/١)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٥٢١/١).

(٢) المحرر الوجيز (١٩١/١).

(٣) سورة النساء: (١١٥).

(٤) انظر: الإجماع في التفسير (٣١) بتصرف.

المبحث الثاني

عناية ابن عطية بالإجماع، ومنهجه فيه

اعتنى المفسرون بذكر المسائل المجمع عليها في المواطن التي تستدعي ذكر الإجماع، وما ذاك إلا لعلمهم بأهمية الإجماع ومكانته في الشريعة الغراء.

ومن خلال بحثي ظهر لي أن ابن عطية من أكثر المفسرين عناية بنقل الإجماع في التفسير وعلوم القرآن حيث يزيد عدد المسائل التي حكى عليها الإجماع في تفسيره على مائة وثمانين موضعا[1]، وسأشير إلى مسائل الإجماع التي حكاها ابن عطية في علم المكي والمدني فهي موطن البحث الذي نحن بصدده، إذ بلغ عددها ثمان وخمسين.

ومما يشهد لإمامة ابن عطية في هذا الباب أن غالب الإجماعات التي حكها في تفسيره؛ نقلها عنه من بعده من المفسرين، كالقرطبي وأبي حيان (رحمهما الله)؛ وما ذاك إلا لكونهما اعتمدا تفسيره، وضمنا كتابيهما معظم ما فيه؛ لجلالته وقوة نظر مؤلفه وتحريره للأقوال.

وحين تتبعت المسائل التي حكى ابن عطية عليها الإجماع في علم المكي والمدني ظهر لي معالم منهجه في حكايته الإجماع؛ سأذكرها فيما يلي:

أولا: أنه لا يعتدُّ بمخالفة الواحد والإثنين- مع علمه ومعرفته بخلافهم- ولذلك فإنه يحكى الإجماع على مكية السورة أو مدنيتها، ثم يروي عن بعض السلف ما يخالف الاجماع.

ففي سورة المجادلة قال (رحمه الله): وهي مدنية بإجماع، إلا أن النقاش حكى

---

(١) **قلت:** وهذا العدد بناءً على البحث في برامج الحاسوب، وهو كما لا يخفى عليك بحث ناقص، ولكن المراد من ذكره بيان عناية ابن عطية بحكاية الإجماع في تفسيره.

أن قوله تعالى: **(ما يكون من نجوى ثلاثة)** مكي"[١].

وهو منهج ابن جرير كما قرره ابن كثير فقال:.. إلا أن من قاعدة ابن جرير أنه لا يعتبر قول الواحد ولا الاثنين مخالفا لقول الجمهور، فيعده إجماعا، فليعلم هذا، والله الموفق[٢].

ثانيًا: أنه لا يعتد بالقول المخالف إذا كان ضعيف الإسناد أو كان القول شاذًا أو كان القائل ممن لا يعتد برأية عنده.

وقد نص ابن عطية على ذلك فقال في معرض ذكره للخلاف في البسملة هل هي آية من سورة الفاتحة أم لا: ويرده- أي: أن البسملة آية من سورة الفاتحة- عدد آيات السورة لأن الإجماع أنها سبع آيات، إلا ما روي عن حسين الجعفي أنها ست آيات، **وهذا شاذ لا يعول عليه**[٣].

وفي سورة الواقعة قال (رحمه الله): وهي مكية بإجماع ممن يعتد بقوله من المفسرين، وقيل: إن فيها آيات مدنية أو مما نزل في السفر وهذا كله غير ثابت"[٤].

---

(١) المحرر الوجيز (٥/٢٧٢)، وانظر المواضع التالية من تفسيره : (٤/٣٨٠)، (٤/٥١١)، (٤/٥٦٥)، (٥/٩٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/٣٢٦).

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٦٠).

(٤) المحرر الوجيز (٥/٢١٦)، وانظر المحرر الوجيز (٤/٥١١).

الفصل الثاني
المكـــــي والمدنـــــي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أهمية علم المكي والمدني وضوابطه.

المبحث الثاني: قواعد المكي والمدني.

المبحث الأول

أهمية علم المكي والمدني وضوابطه.

لقد اعتنى سلف الأمة (رحمهم الله) بهذا الكتاب العظيم عناية فائقة، فأقبلوا يتلونه ويتدبرونه ويعملون به، ومن تلكم العلوم التي اعتنى بها سلفنا الصالح علم المكي والمدني، "وهو علم له نفع عظيم لا يكاد يستغني عنه المفسر لكتاب الله"[١]، فهذا علي(رضي الله عنه) يقول وهو على المنبر: سلوني.. فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل[٢].

وذاك ابن مسعود (رضي الله عنه) يقول: « والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه»[٣].

والمتأمل في علم المكي والمدني يلحظ أن خلاف العلماء في تعيين المكي والمدني له منشأ، وذلك أنه "لم يكن من النبي (ﷺ) في ذلك قول ولا نص، ولم يعتقد الصحابة أن معرفة تفصيل جميع المكي والمدني من فرائض التابعين ومن بعدهم، وأنه مما يسع الجهل به، وإذا كان ذلك كذلك ساغ أن يختلفوا في بعض القرآن هل هو مكي أو مدني، وأن يعملوا في القول بذلك ضربا من الرأي والاجتهاد"[٤]، ولذا فقد اجتهد المتأخرون في وضع ضوابط لتحديد المكي والمدني، وهذه الضوابط مبنية على استقراء كلام المتقدمين في تحديد السور المكية

---

(١) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة (٢٠٤/١).

(٢) انظر: تفسير عبد الرزاق (٣/ ٢٣٤) باختصار.

(٣) صحيح البخاري (٦/ ١٨٧).

(٤) الانتصار للقرآن، الباقلاني (٢٤٧/١) بتصرف.

والمدنية، وهي[١]:

الأول: أن المكي ما نزل بمكة والمدني ما نزل بالمدينة.

فعن أبي أُمامة قال: قال رسول الله (ﷺ): "أُنزل القرآن في ثلاثة أمكنة: مكة والمدينة والشام"[٢]."

وهذا التقسيم لوحظ فيه مكان النزول، لكن يرد عليه أنه غير ضابط ولا حاصر لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيهما"[٣].

الثاني: أن المكي ما نزل قبل الهجرة وإن كان بالمدينة، والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان بمكة.

قال يحيى بن سلام: ما نزل بمكة وما نزل في طريق المدينة قبل أن يبلغ النبي (ﷺ) المدينة فهو من المكي وما نزل على النبي (ﷺ) في أسفاره بعد ما قدم المدينة فهو من المدني[٤]، "وهذا أثر لطيف يؤخذ منه أن ما نزل في سفر الهجرة مكي اصطلاحا"[٥]، "وهو المشهور"[٦].

قلت: وهو الذي مال إليه ابن عطيه وما حاد عنه في تقريره للمكي والمدني في سور القرآن، وقد نص عليه في مواطن من تفسيره، ومما يشهد لذلك ما جاء في سورة محمد حيث قال: هذه السورة مدنية بإجماع غير أن بعض الناس قال في قوله تعالى: **(وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي اخرجتك)** إنها نزلت

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/١٨٧)، الإتقان في علوم القرآن(١/٣٧).
(٢) المعجم الكبير للطبراني (٨/ ١٧١).
(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٩٣).
(٤) البيان في عد آي القرآن (١٣٢).
(٥) الإتقان في علوم القرآن(١/٣٧).
(٦) البرهان في علوم القرآن (١/١٨٧).

بمكة وقت دخول النبي فيها عام الفتح أو سنة الحديبية؛ وما كان مثل هذا فهو معدود في المدني لأن المراعى في ذلك إنما هو ما كان قبل الهجرة او بعدها.

وقال: وكل ما نزل من القرآن بعد هجرة النبي (ﷺ) فهو مدني سواء ما نزل بالمدينة أو في سفر من الأسفار أو بمكة. وإنما يرسم بالمكي ما نزل قبل الهجرة.

الثالث: أن المكي ما وقع خطابا لأهل مكة والمدني ما وقع خطابا لأهل المدينة.

قال إبراهيم بن علقمة: كل شيء في القرآن: **(يا أيها الناس)** أنزل بمكة، وكل شيء في القرآن: **(يا أيها الذين آمنوا)** أنزل بالمدينة[١].

وهذا التقسيم لوحظ فيه المخاطبون، ويرد عليه أنه غير ضابط ولا حاصر، وغير مطرد[٢].

قال ابن عاشور: والحق أن الخطاب بيا أيها الناس لا يدل إلا على إرادة دخول أهل مكة في الخطاب، ولا يلزم أن يكون ذلك بمكة، ولا قبل الهجرة، فإن كثيرا مما فيه يا أيها الناس مدني بالاتفاق[٣].

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٤٠/٦).

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٩٣).

(٣) التحرير والتنوير (٤/ ٢١٢).

المبحث الثاني

قواعد في علم المكي والمدني

اعتنى علماء الأمة بعلم المكي والمدني عناية فائقة، برزت هذه العناية في وضع قواعد تضبط هذا العلم، مما أضفى إليه شيئا من الثبات والاتزان، ولو لم تكن تلك القواعد لقال من شاء ما شاء، دون قدرة على رد قول أو قبوله، ومن تلك القواعد ما يلي[1]:

١- أن معرفة المكي والمدني موقوف على النقل ممن شاهدوا التنزيل.

قال الزرقاني: لا سبيل إلى معرفة المكي والمدني إلا بما ورد عن الصحابة والتابعين في ذلك، لأنه لم يرد عن النبي (ﷺ) بيان للمكي والمدني...وهم يشاهدون الوحي والتنزيل ويشهدون مكانه وزمانه وأسباب نزوله عيانا، وليس بعد العيان بيان[2].

٢- إذا تعددت المرويات في تحديد المكي والمدني نقتصر عل الصحيح[3]، ثم ننظر إلى الدلالة فنقتصر على الصريح.

٣- أن الأغلب الأعم في سور القرآن كون السورةِ كلها مكية أو مدنية، مع ورود آيات مدنية في سور مكية والعكس على وجه القِلة[4].

٤- الأصل في السورة المدنية أن جميع آياتها مدنية، والسورة المكية جميعُ آياتها مكية؛ والاستثناء منها خلاف الأصل.

---

(١) انظر: قواعدالتفسير (٩٠/١)، المكي والمدني في القرآن الكريم (١٤٦/١).

(٢) مناهل العرفان (١٩٦/١).

(٣) والمراد بالصحيح هنا ضد الضعيف.

(٤) انظر: التحرير والتنوير (٩٢/١) بتصرف.

قال محمد رشيد: لما كان وجود آيات مدنية في سورة مكية، أو آيات مكية في سورة مدنية خلاف الأصل، فالمختار عدم قبول القول به إلا إذا ثبت برواية صحيحة السند، صريحة المتن، سالمة من المعارضة والاحتمال[1].

٥- أن غالب ما ينقل من خلاف في الآيات المستثناة من مكيّة السورة أو مدنيّتها اشتباه التلاوة بالنزوَل، فقد يقرأ النبي (ﷺ) الآية من باب التذكير فيظنها السامع نازلة ساعتئذ ولم يكن سمعها قبل، أو أطلق النزول على التلاوة[2].

(١) تفسير المنار (٢٣٧/٧).

(٢) التحرير والتنوير (١٨٠/١٦) بتصرف.

الفصل الثالث
الدراسة التطبيقية للإجماعات في المكي والمدني

- **سورة آل عمران:**

قال ابن عطية: هذه السورة مدنية بإجماع فيما علمت[1].

- **الدراسة:**

ذهب إلى مدنية سورة آل عمران من المتقدمين: ابن عباس **الفصل الثالث،** وعكرمة، والحسن بن أبي الحسن، وقتادة، وعلي بن أبي طلحة، ومقاتل بن سليمان، وعبد الرزاق، والطبري، وأبو الليث السمرقندي، والنحاس، ومكي بن أبي طالب، وأبو عمرو الداني، وابن أبي زمنين، والواحدي، والسمعاني، والبغوي، والزمخشري[2].

ووافقه من المتأخرين: ابن الجوزي، وأبوحيان، والرازي، والعز بن عبدالسلام، وابن تيمية، وابن كثير، والقرطبي، وابن عادل، والقاسمي، والمقري، والسيوطي[3].

---

(١) المحرر الوجيز (٣٩٥/١).

(٢) انظر: فضائل القرآن لابن الضريس(٣٥/١)، الناسخ والمنسوخ (٤١٥)، تفسير مقاتل بن سليمان (٢٦٢/١)، تفسير عبد الرزاق (١١٥/١)، جامع البيان (١٧٠/٥)، بحر العلوم (١٩٢/١)، معاني القرآن (٣٣٧/١)، الهداية إلى بلوغ النهاية (٩٤٥/٢)، البيان في عد آي القرآن (١٤٣/١)، تفسير ابن أبي زمنين (٢٧٤/١)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٤١١/١)، تفسير القرآن العظيم (٢٩٠/١)، معالم التنزيل (٤٠٦/١)، الكشاف (٣٦٣/١).

(٣) انظر: زاد المسير (٢٥٧/١)، البحر المحيط (٩/٣)، مفاتيح الغيب (١٠٧٦)، تفسير القرآن (١٤٢/١)، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٩٦)، تفسير القرآن العظيم(٥/٢)، اللباب في علوم الكتاب (٣/٥)، محاسن التأويل (٢٥٣/٢)، الناسخ والمنسوخ للمقري (٦٠/١)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢٣٢/٢).

• **النتيجة**:

مما سبق يتضح صحة الإجماع الذي حكاه ابن عطية على مدنية سورة آل عمران، ويشهد لذلك أن ما ورد في سبب نزول آياتها يدل على مدنيتها، فنزول الآيات الثمانين الأولى كانت في وفد نجران[1]، وبقية السورة اشتملت على التذكير بنصر المسلمين يوم بدر، وما حل بالمسلمين من ابتلاء وكرب يوم أحد[2]، وفي

---

(١) أخرج ابن أبى حاتم بسنده عن الربيع قال: إن النصارى أتو النبي (ﷺ)، فخاصموه في عيسى ابن مريم، وقالوا: من أبوه؟ فقالوا على الله الكذب والبهتان، لا إله إلا الله لم يتخذ صاحبة ولا ولدا، فقال لهم النبي (ﷺ): ألستم تعلمون أن ربنا حي لا يموت، وأن عيسى يأتي عليه الفناء؟ قالوا: بلى. قال: ألستم تعلمون أن ربنا قيم على كل شيء يكلأه ويحفظه ويرزقه؟ قالوا: بلى. قال: فهل يملك عيسى من ذلك شيء؟ قالوا: لا، قال: أفلستم تعلمون أن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء؟ قالوا بلى: قال: فهل يعلم عيسى من ذلك شيء إلا ما علم؟ قالوا لا: قال: فإن ربنا صور عيسى في الرحم كيف يشاء، ألستم تعلمون أن ربنا لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب ولا يحدث الحدث؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تعلمون أن عيسى حملته أمه كما تحمل المرأة ثم وضعته كما تضع المرأة ولدها، ثم غذي كما يغذى الصبي، ثم كان يطعم الطعام، ويشرب الشراب ويحدث الحدث؟ قالوا: بلى، قال: فكيف يكون هذا كما زعمتم؟ فعرفوا ثم أبوا إلا جحودا، فأنزل الله: الم الله لا إله إلا هو الحي القيوم. تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٥٨٥)، وانظر: دلائل النبوة (٥/ ٣٨٥)، وانظر: زاد المعاد (٣/ ٦٣١).

قال ابن تيمية:.. وسورة آل عمران إنما نزل صدرها متأخراً لما قدم وفد نجران بالنقل المستفيض المتواتر. مجموع الفتاوى (٣٩٩/١٧).

وقال ابن كثير: هي مدنية؛ لأن صدرها إلى ثلاث وثمانين آية منها نزلت في وفد نجران، وكان قدومهم في سنة تسع من الهجرة. تفسير القرآن العظيم (٢/ ٥)، وانظر: السيرة النبوية لابن هشام (٥٧٦/١)، الروض الأنف (٩/٥).

(٢) انظر الآيات من (١٢١) إلى (١٢٩)، الآيات من (١٥٢) إلى (١٧٢).

=↖

طياتها تشريعات متنوعة كالحج[١] والجهاد في سبيل الله[٢] والتحذير من الربا وبيان حرمته[٣]،وفي ذلك دلالة على مدنية السورة، والله أعلم.

ثم إن القول بمدنيتها هو قول جمهور المفسرين من المتقدمين والمتأخرين: **قال ابن تيمية:** سورة آل عمران كلها مدنية[٤]، **وقال القرطبي:** هذه السورة مدنية بإجماع[٥]، **وقال البقاعي:** مدنية إجماعا؛ هكذا قالوا[٦]، **وقال ابن عاشور:** والإجماعُ على أنّ سورة آل عمران من أوائل المدنِيّات [٧].

- **سورة المائدة:**

قال ابن عطية: هذه السورة مدنية بإجماع[٨].

= قال ابن تيمية: وأنزل الله فيها – أي غزوة أحد –شطرا من سورة آل عمران. مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٣٠).

(١) انظر الآيات من (٩٥) إلى (٩٧)، قال ابن تيمية: وفيها– أي سورة آل عمران– فرض الحج وإنما فرض سنة تسع أو عشر لم يفرض في أول الهجرة باتفاق المسلمين. مجموع الفتاوى (٣٩٩/١٧).

(٢) انظر الآيات من (١٣٩) إلى (١٤٨).

(٣) انظر الآيات من (١٠٠) إلى (١٠٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٩٦)

(٥) الجامع لأحكام القرآن (١/٤).

(٦) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (٦٤/٢).

(٧) التحرير والتنوير (١٤٦/٣).

(٨) المحرر الوجيز (١٦٦/٢).

• **الدراسة**:

ذهب إلى مدنية سورة المائدة من المتقدمين: عائشة، وعبدالله بن عمرو، وابن عباس، وأسماء بنت يزيد (ﷺ)، وعكرمة، والحسن بن أبي الحسن، وقتادة، وعلي بن أبي طلحة، والزهري، ويحيى بن سلام، ومقاتل بن سليمان، وعبد الرزاق، والطبري، وأبو الليث السمرقندي، والنحاس، ومكي بن أبي طالب، وأبو عمرو الداني، وابن أبي زمنين، والواحدي، والسمعاني، والبغوي، والزمخشري[1].

أخرج أحمد بسنده عن جبير بن نفير قال: دخلت على عائشة فقالت: هل تقرأ سورة المائدة؟ قال قلت: نعم. قالت: "فإنها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه"[2].

وأخرج الحاكم بسنده عن عبدالله بن عمرو قال: «آخر سورة نزلت سورة المائدة»[3].

---

(١) انظر: فضائل القرآن لابن الضريس(٣٥/١)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٤١٥)، تفسير مقاتل بن سليمان (٤٤٧/١)، تفسير عبد الرزاق (١٨١/١)، غريب القرآن لابن قتيبة (١٣٨/١)، جامع البيان (٥٣١/٩)، بحر العلوم (٣٦٤/١)، الكشف والبيان (٢٤١/٣)، معاني القرآن (٢٤٧/٢)، الهداية إلى بلوغ النهاية، البيانن في عد آي القرآن (١٤٩/١)، تفسير ابن أبي زمنين (٥/٢)، الوسيط (١٤٧/٢)، تفسير القرآن العظيم للسمعاني (٥/٢)، معالم التنزيل (٥/٢)، الكشاف (٦٣٥/١).

(٢) مسند الإمام أحمد (٣٥٣/٤٢)، قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال محقق المسند: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح. انظر: المستدرك (٣٤٠/٢).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٣٤٠/٢). قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.